المؤسسة العسكرية والعملية السياسية -دراسة في المنطلقات النظرية-

The Military Establishment and the Political Process - A Study in theoretical Grounds-

طالب الدكتوراه/ نورالدين حفيظي
جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر
noureddine.hafidi@yahoo.com
الأستاذ/ نورالدين دخان
جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر
dakhane.noureddine@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/06/06 تاريخ القبول للنشر: 2018/07/24

❖❖❖❖❖❖❖

ملخّص:

من المواضيع التي راج تناولها في الأوساط الأكاديمية والسياسية موضوع الجيش والسياسة، حيث يُعتبر من الموضوعات الحساسة والمعقدة، وهذا يعود بالأساس إلى الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي، وتأثيراتها على مخططات التنمية والاستقرار السياسي نتيجة الصراع على السلطة وغياب الأمن، لهذا جاءت هذه الدراسة البحثية لتسليط الضوء على النظريات والآراء لدى المفكرين حول معالجتهم لهذا الموضوع، وذلك من خلال تسليط الضوء على دراسة الأدبيات الكلاسيكية، والتي سيتم التركيز فيها على دراستي "Samuel Huntington" "صمويل هانتنجتون" و"موريس جانووتيز" Maurice Janotis" التي تعتبر أساس الأبحاث والنظريات المعاصرة، وفي ختام الدراسة تناولنا النظريات الحديثة التي جاءت في ظل الانتقادات الموجهة للنظريات التقليدية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة العسكرية؛ العلاقات المدنية العسكرية؛ الظاهرة العسكرية؛ العملية السياسية؛ الجيش.

Abstract:

Amongst the common topics in the academic and the political communities is the subject of Army and Politics; it's considered as one of the sensitive and complex topics mainly due to the role played by the military establishment in the political affairs and its impact on development plans and political stability, as a result of the struggle over power and the absence of security. Thus, this study highlights the thinkers' theories and opinions concerning tackling this subject, through highlighting the study of classical literatures, which focus on Samuel Huntington and Maurice Janowitzs' studies, that are the basis of contemporary

researches and theories. At the end of the study, we discussed the modern theories that came as a result of criticizing the traditional ones..

Keys words: *military establishment; civil military relations; military phenomenon; political process; army.*

مقـدّمـة:

يعتبر موضوع "الجيش والسياسية" أحد أهم القضايا التي نالت حيزا كبيرا من الاهتمام، حيث برزت العديد من الكتب والدراسات التي تتناول هذا الموضوع بشيء من التفصيل، خاصة في الخمسينات والستينات من القرن العشرين، بعد أن شهدت العديد من النظم السياسية في تلك الفترة ظاهرة تدخل الجيوش في الحياة السياسية وبالتحديد الدول التي استقلت حديثا، ولعل هذا الاهتمام جاء بعد تأثيرات هذه الظاهرة على عدة قضايا حساسة مرتبطة بالديمقراطية والتنمية والاستقرار السياسي، لهذا حاولت الدراسات البحثية مناقشة هذا الموضوع من عدة زوايا مختلفة، خاصة مع اختلاف وضعية الجيوش في النظم السياسية المختلفة، فبعض الدراسات تناولت ظاهرة التدخل العسكري في العملية السياسية، وانصبت جهودهم البحثية حول تفسير أسباب هذه الظاهرة، في حين ركزت بعض الدراسات الأخرى على مسألة طبيعة العلاقات المدنية العسكرية، للبحث في السبل الكفيلة لإنشاء السيطرة المدنية للوصول إلى مهنية المؤسسة العسكرية كمؤسسة سيادية لا تتدخل في الشأن السياسي، ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة للإجابة عن التساؤل المركزي حول طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والعملية السياسية في النقاشات النظرية، وللإجابة عن ذلك سيتم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور أسياسية:

المحور الأول: قراءة في المفاهيم المتعلقة بالدراسة.

المحور الثاني: الأدبيات الكلاسيكية في دراسة علاقة الجيش بالعملية السياسة.

المحور الثالث: الاتجاهات النظرية الحديثة في دراسة موقع الجيش في العملية السياسية.

المحور الأول

قراءة في المفاهيم المتعلقة بالدراسة

هناك مجموعة من المفاهيم التي تعتبر أساس الدراسة، ومن ذلك الظاهرة العسكرية والعلاقات المدنية العسكرية والمؤسسة العسكرية، لهذا من الضروري التطرق إلى هذه المفاهيم ومضامينها المختلفة للتحكم الجيد في الدراسة، وكذلك معرفة وجهات النظر المختلفة والمتعددة التي تناولتها الدراسات السابقة بهذا الخصوص.

أ- المؤسسة العسكرية:

تعتبر المؤسسة العسكرية، من أهم العناصر الحاسمة في ظل كافة الأنظمة السياسية على مختلف أشكالها، وهي من دون شك احدي سمات السيادة بالنسبة لأي نظام سياسي، وفيما أخضعت النظم السياسية هذه المؤسسة لتقودها وتحركها وفقا القرارات السياسية، سواء لجهة الدفاع عن حدودها، أو الخوض حروبها في الخارج تجسيدا لهيمنتها، أو لنصرة الحلفاء وفقا للمعاهدات الأمنية والعسكرية، في الوقت الذي تلعب فيه

المؤسسة العسكرية عموما لدي أنظمة الحكم غير الديمقراطية، أداة بيد الساسة لإحكام السيطرة على الشعب ومواجهة حركاته السياسية والاجتماعية، ونجد قادتها في معظم الأحوال هم من سلالة عسكرية جاءوا منها، سواء من خلال الانقلابات أو من خلال انتخابات مزورة[1]، وسيتناول هذا الجزء من الدراسة مفهوم المؤسسة العسكرية من خلال تحديد المقصود بالمؤسسة العسكرية وأهم الوظائف والمسؤوليات المناطة بها.

اعتبرت بعض الدارسات الأكاديمية أن المؤسسة العسكرية جاءت كنتيجة حتمية بعد ظهور ما يسمي بالدولة القومية (nation-state)، وفي الأنظمة السياسية اعتبرت عاملا رئيسا في السياسة الخارجية للدول، لهذا طالب العديد من الزعماء ورؤساء الدول، بالاهتمام وتطوير هذه المؤسسة، وهو ما كان له تأثير على المجتمع والسياسة[2]، ومن هذا المنطلق ظهرت العديد من الدراسات التي تنظر إلى المؤسسة العسكرية على أنها واحدة من مؤسسات الدولة المناط بها مسؤولية الدفاع عن أراضي الدولة، ضد أي عدوان من دولة أخرى"[3] ويمكن الإشارة إلى أربعة وظائف رئيسية تقوم بها المؤسسة العسكرية، وهي كالتالي[4]:

1- الدفاع التقليدي:

لا يزال الدفاع الخارجي التقليدي وظيفة رسمية للمؤسسات العسكرية، فجميع الجيوش في العالم تصر على الإبقاء على الدفاع عن أراضيها كمهمة أساسية لها.

2- حفظ السلام الدولي:

إن مشاركة المؤسسة العسكرية في عمليات حفظ السلام الدولي تعتبر من المهام التي تقوم بها، فهي توفر لضباطها وجنودها، الخبرة المهنية الكافية بعد الاحتكاك مع جيوش دول العالم، بالإضافة إلى أنها تساهم في دمج حكومتها مع العالم الخارجي.

3- الأمن الداخلي:

بالنسبة لهذا الجانب فالمؤسسة العسكرية لها مجموعة متنوعة من وظائف الأمن الداخلي تشمل: مكافحة التمرد، محاربة المخدرات، مكافحة الجريمة المنظمة.

4- العمل المدني ووظائف التنمية:

وترتبط هذه الأدوار بتوفير الغذاء والخدمات الصحية في المناطق الفقيرة والنائية، والبنية التحتية، وحماية البيئة، فجميع الدول تستفيد من الموارد البشرية والدعم اللوجستي الذي يقدمه الجيش، خاصة في ظل غياب مبادرات القطاع الخاص أو الوكالات المدنية.

وهناك من يعتبر أن وظيفة المؤسسة العسكرية إلى جانب مهمتها في الدفاع عن البلاد ضد التهديدات الخارجية، والحفاظ على الأمن الداخلي والنظام، فإنها أيضا تبحث عن المصالح المؤسسية الخاصة بها، للحفاظ على التماسك الداخلي، وحماية صورتها وكذلك لحماية الشرعية الوطنية، ويكون ذلك من خلال تأمين مصالحها الاقتصادية عبر الانخراط في الجانب الاقتصادي، وكذا التفكير في الحصول على معدات عسكرية من الدرجة الأولى[5]، ولعل من أسباب انخراط المؤسسة العسكرية في الأنشطة الاقتصادية، أنها كانت في البداية من

أجل تأمين الرعاية للجنود المتقاعدين، وكذا المصابين في الحرب، ثم بعد ذلك تطورت لتشمل قيام المؤسسة العسكرية بمجموعة واسعة من الأنشطة التجارية[6].

ويذهب عدد من المفكرين إلى أن اختراق المؤسسة العسكرية للجانب الاقتصادي وبالتحديد في الشق الإنتاج المدني، كانت له آثار سلبية على المجتمع من بينها زيادة خطر البطالة داخل الأفراد المدنيين بالإضافة إلى أن ذلك يشجع بعض أفراد الجيش على ترك المؤسسة العسكرية من أجل تكريس أنفسهم في الأنشطة المدنية التي تعتبر أكثر ربحية[7]، وفي هذا الصدد يمكن تصنيف هذه المسألة في الدول التي لا تصرح فيها المؤسسة العسكرية بالأرباح والعائدات التي تدرها من هذه الأنشطة التجارية والاقتصادية، وهذا من شأنه تعزيز موقع المؤسسة العسكرية داخل مجتمعاتها، وبالتالي ستكون لها طموحات في السيطرة على هذا المجتمع.

ب-الظاهرة العسكرية:

ليس هناك تعريف محدد جامع لمصطلح الظاهرة العسكرية، وعلى هذا الأساس فهناك اختلاف بسيط بين الباحثين والمفكرين في تحديدهم لمفهوم دقيق لهذا المصطلح، وعليه يمكن التطرق إلى ما قدمه الدراسون محاولين الإلمام لمختلف جوانبها.

تعرف الظاهرة العسكرية بأنها "تلك المكاسب أو الامتيازات الممنوحة للمؤسسة العسكرية، بصفة رسمية أو غير رسمية، في ممارسة فعالة للحكم، من خلال لعب دور مهم في المجالات غير العسكرية داخل مؤسسات الدولة، أو حتى لهيكلة العلاقات بين الدولة والسياسي أو بين الدولة والمجتمع المدني"[8].

ويعتبر كل من Wogu & IbietanK " ووغو وإيبتناك "أن الظاهرة العسكرية هي "نتاج تدخل عسكري طويل وراسخ في الحياة السياسية، ومن أبرز مظاهر هذه الظاهرة، هي أن القوة والترهيب تحل محل الإجراءات المدنية المتعارف عليها كالحوار والتفاوض، تبادل الآراء"[9]، ولعل هذا المفهوم ينطبق كثيرا مع حالة العديد من الدول الإفريقية والعربية، التي استمرت فيها الظاهرة العسكرية سنوات طويلة، وذلك من خلال الدور التاريخي الذي لعبه العسكريون في تحقيق استقلال هذه الدول، ومن ثمة السيطرة على مقاليد الحكم في مرحلة ما بعد الاستقلال.

أما Lene Heiberg "لين هيبيرج "فقد حدد مجموعة من المعايير التي يمكن من خلالها الحكم بوجود الظاهرة العسكرية، والتي أجملها في النقاط التالية: تخصيص الجزء الأكبر لميزانية الدولة للإنفاق العسكري، الاستخدام المكثف للرموز والشخصيات العسكرية في الخطاب السياسي، استخدام مزيد من القوات العسكرية لضمان الأمن الداخلي من أجل حماية البلاد ومصالحها في الخارج، اضطهاد المعارضة، حل المشاكل والأزمات السياسية من اختصاص المؤسسة العسكرية، السيطرة الفعلية على المدنيين من قبل العسكريين[10].

ومن جهة أخرى يعرفها كل من Herbert C. Edeh & Michael L . Ugwueze "هربرت إيدث ومايكل إيغويز" بأنها ممارسة الحكم من قبل العسكريين وعادة يتم ذلك عن طريق الاستيلاء غير الدستوري على السلطة، من خلال الإطاحة بالسلطة المدنية الشرعية، وذلك بحجة استعادة القانون والنظام، أو إعادة تأسيس شرعية داخل النظام، أو القضاء على مشاكل اجتماعية تؤثر على الدولة والمجتمع، أو يكون الحكم

بطريقة غير مباشرة من خلال الاعتماد على طبقة من المدنين التي وجهت إليهم مسؤولية ممارسة سلطة الدولة نيابة عنهم[11]. من هنا نلاحظ بأن هذين المفكرين في تحديدهما لمفهوم الظاهرة العسكرية، ركزا على مسألة المبررات التي يرتكز عليها العسكريون في تدخلاتهم في الحياة السياسية.

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن هناك اهتماما كبيرا لتحديد المعنى الاصطلاحي لهذه الظاهرة، حيث اتفق المفكرون في تعريفهم لهذا المصطلح بأنه مرتبط بتدخل العسكريين في الحياة السياسية، لكنهم اختلفوا في تفسيرهم في الطريقة والإجراءات التي نحكم من خلالها بوجود الظاهرة العسكرية من عدمها، وقد حاولنا من جهتنا تحديد تعريف إجرائي لهذا المصطلح وفق ما توصلنا إليه في دراستنا، حيث اعتبرنا أن الظاهرة العسكرية هي ذلك التحول الذي يحدث على مستوى الأدوار التقليدية للمؤسسة العسكرية من الدفاع عن الوطن وحماية أراضيه وأجوائه ومياهه الإقليمية إلى مؤسسة متدخلة في الشؤون السياسية، سواء بطريقة مباشرة من خلال تولي أفردها الحكم أو عن طريق مجموعة من المدنين يحكمون نيابة عنهم.

ج- العلاقات المدنية العسكرية:

يشير كل من "Wogu & IbietanK" "ووغو وإيبتناك" إلى أن مفهوم مصطلح العلاقات المدنية العسكرية بمعناه الواسع يعني "العلاقة بين المجتمع المدني ككل، والمؤسسة العسكرية أو المؤسسات التي أنشأت من أجل حمايته"، وبمعناه الضيق هي "العلاقة بين السلطة المدنية لمجتمع معين، والسلطة العسكرية"، وتنظر مختلف الدراسات التي تناولت العلاقات المدنية العسكرية أن السيطرة المدنية على الجيش هي أفضل من سيطرة الجيش على الدولة، وتبقي المشكلة التي تدرس هو كيفية إنشاء سيطرة مدنية على الجيش والحفاظ على استقلالها السيادي في نفس الوقت[12]، في حين يعرفها Mackubin Thomas Owens "ماكوبن توماس اوينز" هي تلك التفاعلات التي تصف العلاقة بين شعب الدولة، ومؤسستها، وجيشها"[13].

أما "Adedeji Ebo "اديديجي ايبو"فعرفها فيعرفها بأنها شبكة العلاقات بين المؤسسة العسكرية والمجتمع الذي تعمل فيه، والتي هي بالضرورة جزء منه، وتشمل هذه العلاقات جميع جوانب دور المؤسسة العسكرية (كمؤسسة مهنية، سياسية، اجتماعية، اقتصادية) في الحياة الوطنية، وتشمل هذه العلاقات كذلك القضايا المرتبطة بموقف المؤسسة العسكرية تجاه المجتمع المدني، وكذا الدور الذي تلعبه القوات المسلحة في علاقتها مع الدولة[14]. أما الباحثان "Paul Chambers and Aurel Croissant" بول تشامبرز وأوريل كروسان" فيعرفان العلاقات المدنية العسكرية بأنها تلك التفاعلات بين العسكريين والفاعلين المدنين وهذه التفاعلات متعلقة بسلطة اتخاذ القرارات السياسية[15].

وقد حدد Arthur Smith "آرثر سميث" أربعة نماذج من التفاعلات في العلاقات المدنية العسكرية:[16]

- **السيطرة:** تشير إلى سيطرة العسكريين على الحياة السياسية بحيث ينظمون ديكتاتورية عسكرية.
- **التأثير:** تشير إلى تأثير كلا الجانبين المدنيين والعسكريين على كل منهما.
- **التبعية:** تعني أن المؤسسة العسكرية هي مؤسسة محايدة سياسيا والتي تسيطر عليها قيادة مدنية منتخبة.

- **المشاركة:** وتشير إلى حدوث نوع من التوازن بين الطرفين.

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن العلاقات المدنية-العسكرية هي: ذلك التفاعل الحاصل بين الفاعلين السياسيين المدنيين والمؤسسة العسكرية، وتتمحور هذه العلاقات في المجالات القانونية والسياسية والإدارية بين الطرفين في إطار تنفيذ السياسة العامة للدولة، وقد تكون هذه العلاقات إما في شكل صراع أو تنافس أو تعاون حسب كل دولة وتقاليدها السياسية، كما يمكن الاستنتاج أن هناك شبه إجماع في جميع الدراسات التي تناولت موضوع العلاقات المدنية-العسكرية أن العلاقة السليمة والصحيحة بين الطرفين تكمن في السيطرة المدنية على الجيش، أفضل من سيطرة الجيش على الدولة.

المحور الثاني

الأدبيات الكلاسيكية في دراسة علاقة الجيش بالعملية السياسة

لا تزال النظرية الأمريكية التقليدية في دراسة علاقة المؤسسة العسكرية بالعملية السياسية والتي أرسى أسسها رواد دراسة العلاقات المدنية-العسكرية وخاصة "Samuel Huntington"صمويل هانتنجتون"و Maurice Janotis "موريس جانووتيز" هي أساس الاتجاهات النظرية المعاصرة في دراسة علاقة الجيش بالعملية السياسية والتي ارتبطت بشكل خاص بالنموذج الغربي الليبرالي، حيث يؤكد أنصار هذه النظرية على أن الاحتراف يمثل الآلية الرئيسية لضمان السيطرة المدنية على العسكريين وضمان عدم تدخل الجيش في العملية السياسية[17]، وسنتطرق في هذه النظرية إلى نموذج كل من "صمويل هانتنجتون"و "موريس جانووتيز".

أ- نموذج Samuel Huntington صمويل هانتنجتون :

لاشك أن من أولى الأدبيات التي تناولت موضوع الجيش والسياسة هو العمل الكلاسيكي لعالم السياسة الأميركي المعروف صامويل هانتنجتون الصادر عام 1957: بعنوان العسكري والدولة، بحيث استمد أطره النظرية والتحليلية من أدبيات كثيرة لاحقة من تقاليد الديمقراطيات الغربية (دول أمريكا الشمالية وغرب أوروبا) وتجاربها[18]، حيث أشار إلى الارتباط بين طبيعة تركيبة الجيش من ناحية وطبيعة العلاقة بين الجيش والدولة من ناحية أخرى، ففي كتابه "العسكري والدولة" اعتبر "هانتنجتون" أن الضابط في العصر الحديث هيئة محترفة[19]، يكون ولاؤه للدولة مطيعا للمدنيين ويكرس خبرته لحماية الدولة[20]، وتوصل إلى أن الاحترافية هي الجوهر في فهم العلاقة بين المؤسسة العسكرية والعملية السياسية، فكلما بلغت الاحترافية مدى أعلى كانت الرقابة المدنية على العسكر أعلى[21]، وبناء هذه الاحترافية للجيوش من وجهة نظر هنتجتون تتم من خلال إقامة ولاء واضح ومتوازن للدولة واحترام المجتمع المدني وعدم الانخراط في النقاش السياسي[22].

كما يرى "هانتنجتون" أن إضفاء الطابع المهني على المؤسسة العسكرية الحديثة وإنشاء قوة عملياتية قادرة على الانخراط بفاعلية في الحرب على وجه التحديد، بالإضافة إلى التحديث العسكري والذي يشمل التعليم والإجراءات المتبعة في تدريب وتعيين الجنود المحترفين سوف تساهم في إبقاء الجيش في الثكنات بعيدا عن العملية السياسية[23]، وفي إطار هذه الرؤية يؤكد "صامويل هانتنجتون" أن الجيش المحترف يتسم بمجموعة من الخصائص أهمها[24]:

1- الخبرة:

حيث يعمل الجندي في إطار منظمة وظيفتها الأساسية هي إدارة العنف، كما أنه خبير في مجال معرفي محدد، ويحوز مهارات معينة في هذا المجال بعد فترة كافية من التعليم والخبرة التي تنطوي على خلفية ثقافية عامة إلى جانب معرفة متخصصة يتلقاها في إطار المنظمة العسكرية.

2- المسؤولية الاجتماعية:

فالجندي المحترف يقوم بدور هام لاستمرار المجتمع من خلال وظيفة الحماية والأمن.

3- التضامن الجماعي الداخلي:

ويرتبط ذلك بوعي الجماعة وشعورهم بالتضامن الناجم عن إحساسهم بالتفرد المهني، وذلك نظرا لما يتسمون به من عقلية عسكرية تعكس الصورة الذاتية للعسكريين عن أنفسهم وحدود دورهم، وبالرغم من أن نمط الجيش المحترف ظهر في دول غير صناعية مثل روسيا قبل عام 1848، إلا أن ذلك لا ينفى أن الاحتراف العسكري يمثل ظاهرة حديثة ترسخت في النظم الغربية الديمقراطية.

يقترح "صامويل" في نظريته أن السيطرة المدنية على العسكريين تتحقق عن طريق أسلوبين هما:

1-سيطرة مدنية ذاتية:

والتي تشمل رقابة ذاتية من خلال رفض أي وجود سلطة متغلغلة داخل المدنيين[25].

2-سيطرة مدنية موضوعية:

ويلخص ملامح السيطرة المدنية الموضوعية على النحو التالي[26]:

- مستوى عال من الاحتراف العسكري والاعتراف من قبل الضباط العسكريين لحدود اختصاصهم المهني.

- التبعية الفعالة من الجيش للقيادة السياسية المدنية التي تتخذ القرارات الأساسية في السياسة الخارجية والعسكرية.

- احترام القيادة المدنية لاستقلالية الجيش.

من خلال هذه السيطرة حسب "هانتنجتون" فإنها توفر وسيلة لإضعاف الجيش سياسيا، وفي الوقت نفسه تسمح له أن يكون قوة عسكرية، وبالتالي ضمان السيطرة المدنية والفعالية العسكرية على حد سواء.

وهذا النموذج الذي طرحه صمويل هنتجتون منذ ما يقرب من نصف قرن، مزال هو النموذج الأكثر تناولا في إطار تحليل دور العسكريين في العملية السياسية، حيث يتمثل دورهم في تنفيذ وإنجاز السياسة الدفاعية التي يقوم بوضعها القائد المدني، في حين أن المؤسسة العسكرية لا تضطلع بدور في تشكيل السياسة العامة، كما أنها لا تشارك في العمليات السياسية، وتتأكد السيطرة المدنية من خلال وضع قيادة مدنية على قمة المؤسسة العسكرية في العديد من الدول الغربية، حيث تقوم القيادة المدنية

بصنع القرارات المتعلقة بمهام العسكريين وتقديم النصيحة قبل اتخاذ القرارات، وخاصة فيما يتعلق بعملية التسليح، ثم تنفيذ القرارات[27].

إذن من خلال رؤية هانتجتون في فهم دور المؤسسة العسكرية في العملية السياسية، يتضح أن المؤسسة العسكرية لا تضطلع بأي دور في تشكيل السياسة العامة، كما أنها لا تشارك في العملية السياسية، سوى تقديم المشورة والنصح للقيادة المدنية الديمقراطية في السياسة الدفاعية والأمنية، لأن القيادة المدنية وفق رؤية هانتجتون هي التي تتخذ القرارات الأساسية في الحياة السياسية عامة.

ب- نموذج Maurice Janotis "موريس جانووتيز":

أكد "موريس جانووتيز" على أنه في ظل النظم الديمقراطية فإن تدخل العسكريين يكون محدودا وعادة ما يقتصر تأثيرهم على مجال السياسة الخارجية وسياسات الدفاع، حيث تمارس النخبة السياسية السيطرة على العسكريين من خلال مجموعة من القواعد الرسمية التي تحدد مهام العسكريين والظروف التي يمارسون دورهم في إطارها، وخاصة تلك القواعد التي تستثنى العسكريين من التدخل في السياسات الداخلية، وتقوم على أنهم محترفون، ولهم مجال مهني مختلف، ويجب أن يستبعدوا من ممارسة أي دور سياسي، وتقوم المؤسسة التشريعية بدور الرقابة على المؤسسة العسكرية معتمدة على ما يتحلى به العسكريون من أخلاقيات الاحتراف مما يؤدي إلى دعم السيطرة المدنية، ويؤكد "جانوويتز" على حدوث تطور في النظرية الديمقراطية التقليدية التي تقوم على الحياد السياسي للجيش، حيث رأى أن نظرية الإجماع الديمقراطي يجب أن تتضمن أيضا العسكريين وأن نموذج العلاقات المدنية-العسكرية الديمقراطية يؤكد على ضرورة مشاركة العسكريين في وضع أسس النظام الديمقراطي[28]، ففي ظل التغييرات في التكنولوجيا والمجتمع والمهمات التي تقوم بها المؤسسة العسكرية أصبح دور الجندي المحترف سياسيا أكثر، وهذا الرأي لا يتفق معه "هانتنجتون" إذ يعتقد أن الجندي المحترف لديه أخلاقيات الاحترافية كافية لتمنعه من الانخراط في السياسة[29].

وخلافا لرأي هانتجتون، يؤكد "جانوويتز" أن الكفاءة المهنية للجيش لا تكفي وحدها، وإنما تشمل شعور الجيش بهذه المهنية، واحترام الذات، ومن دون ذلك تجعل الجيش أقل احترافا، وأقل استجابة للسيطرة المدنية[30]، وأشار أيضا إلى أنه من الصعب النظر إلى العسكريين كمحايدين حيث أن ذلك يعنى أنهم مرتزقة وليسوا وطنيين، ومن ثم لابد أن يكون لديهم توجه سياسي بالرغم من استمرار عدم مشاركتهم في السياسات الداخلية، على عكس هنتجتون الذي ينظر إلى الجيش أنه يجب أن يكون تحت السيطرة المدنية على العديد من المستويات في الشؤون العسكرية[31].

وفي محاولة للتغلب على القيود المفروضة على نموذج "هانتنجتون" قدم "جانووتيز" خطوة هامة لتفريق العلاقات المدنية-العسكرية في الدول الغربية عن تلك الموجودة في الدول الهامشية أو النامية، حيث يصنف العلاقات المدنية-العسكرية في الدول الغربية إلى ثلاثة فئات: الارستقراطية والديمقراطية

والشمولية، وفيما يتعلق بالدول النامية فصنفها إلى خمس فئات: استبدادية شخصية، تحالف مدني عسكري، الأوليغارشية العسكرية، ديمقراطي تنافسي، سلطوي جمهوري[32].

في الأخير يمكن القول إنه على الرغم من تناول بعض الدراسات الأكاديمية لهذه النظريات، وقيمتها التفسيرية في شرح وتحليل العلاقة بين المؤسسة العسكرية والعملية السياسية، إلا أنها تظل غير قادرة على تناول موقع المؤسسة العسكرية في دول الجنوب والتي تغيب عنها تماما مفهوم السيطرة المدنية، فعلى العكس من الدول الديمقراطية والتي تعنى الجيوش فيها بالحفاظ على الأمن الخارجي للدولة والدفاع عنها ضد أي عدوان خارجي، نجد جيوش دول الجنوب وهي الأقل ديمقراطية منشغلة بالأساس بالحفاظ على الاستقرار الداخلي للدولة، بالإضافة للدفاع عنها خارجيا، لذلك فهي أكثر ارتباطا بالسياسة الداخلية عن نظرائها في الدول الغربية[33].

المحور الثالث

الاتجاهات النظرية الحديثة في دراسة موقع الجيش في العملية السياسية

بعد امتداد موجة التحول نحو الديمقراطية لتشمل دول شرق أوروبا والعديد من دول العالم الثالث، تعرضت النظريات التقليدية إلى العديد من الانتقادات، وثار الحديث حول إمكانية طرح نظرية موحدة تصلح للنظم السياسية على اختلافها، سواء كانت نظم ديمقراطية أو بدأت عملية التحول الديمقراطي أو في طريقها للتحول نحو الديمقراطية، وفي هذا الإطار ظهرت نظريتا التوافق ونظرية اقتسام السلطة باعتبارهما طرحا نظري حديثا يتجاوز الانتقادات التي تعرضت لها النظريات التقليدية[34]، والتي تتمثل في[35]:

- أن النظرية السائدة في دراسة التفاعل بين الجيش والسياسة قد ارتبطت نظريا وتاريخيا بالحالة الأمريكية،

- أنه لا يوجد اتفاق على المقصود بكلمة الاحتراف فهي قد تشير إلى درجة تركيز العسكريين على أداء مهامهم العسكرية، كما قد تشير إلى درجة كفاءة العسكريين في أداء مهامهم العسكرية،

- لا يمكن وضع العسكريين في جانب وبقية مفردات النظام السياسي مثل الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والحكومة بمؤسساتها الثلاثة في جانب آخر، فالعسكريون هم أحد الفاعلين الموجودين في إطار النظام السياسي.

انطلاقا من هذه الانتقادات حاول بعض الباحثين طرح نظريات بديلة للنظرية التقليدية، وفي هذا الإطار سنعرض نظريتين رئيسيتين هما: نظرية التوافق ونظرية اقتسام المسؤولية.

أ- نظرية التوافق Concordance Theory:

"Rebecca Shiv ربيكا شيف" صاحبة نظرية التوافق تتبنى النهج البنائي في طرحها النظري بعيدا عن الواقعيين التقليدين، فهي تركز على الميزات والخصوصيات المحلية للجيش والعملية السياسية في دولة معينة من خلال دراسة الجهات الفاعلة والمؤشرات الثقافية والتاريخية والمتغيرات المؤسسية، وترفض

الافتراض القائل :"يجب سيطرة المدنيين على العسكريين" وبدلا من ذلك "ربيكا" تسلط الضوء على الحوار والقيم المشتركة بين المكونات الرئيسة للمجتمع، معتبرة أن ثلاثة شركاء: الجيش، النخبة السياسية، المواطنون يجب أن تقوم بينهم علاقة تعاونية[36]، أي عدم فصل المؤسسة العسكرية والنظام السياسي أو المؤسسات المدنية، وترى أن النظريات الأخرى تهمل بشدة العوامل الثقافية وتركز فقط على المسائل المؤسساتية[37]، فالعوامل الثقافية لها دور مؤثر جدا في إمكانية تدخل العسكريين في العملية السياسية ومن بين هذه العوامل منظومة القيم، المواقف، التصورات، هذه العوامل لا تشكل فقط رؤية وطنية حول دور الجيش لكن رؤية العسكريين أنفسهم لمهامهم وأدوارهم[38]، وتهدف هذه النظرية إلى[39]:

- بيان الظروف المؤسساتية والثقافية، تتضمن الانفصال والتكامل أو البدائل أخرى التي تمنع أو تشجع تعزيز التدخل العسكري في العملية السياسية،

- تسعى إلى تقييم سيادة الاتفاق بين (العسكر، النخبة السياسية والمجتمع) وذلك يؤدي إلى تقليل احتمال حدوث تدخل عسكري، والتوفيق بين هذه الأطراف يتحقق في أربع مؤشرات: تركيبة هيئة الضباط، عملية صنع القرار السياسي، طريقة التجنيد والأسلوب العسكري، وسنحاول تفصيل هذه المؤشرات في الدراسة لاحقا.

وفقا لنظرية التوافق، فإن ما يعنينا في التحليل لا يتعلق بالنموذج المطبق لعلاقة لجيش بالعملية السياسية في الدولة (سواء أكان انفصالا أو اندماجا) وإنما بيت القصيد يكمن في قدرة الشركاء الثلاثة على التوافق حول أربعة مؤشرات رئيسة للعلاقة فيما بينهم[40]:

1- التركيبة الاجتماعية لجموع ضباط الجيش:

إن الظروف التاريخية والثقافية لكل دولة هي التي تحدد ما إذا كان من الممكن التوصل لتوافق حول تركيبة القوات المسلحة الاجتماعية من عدمه، ففي معظم الدول الحديثة يكون ضباط الجيش مسئولين عن عمليات يومية مؤسسية متسعة، وبوصفهم قادة القوات المسلحة، وفي الدول الديمقراطية غالبا ما يعكس التركيب الاجتماعي لمجموع ضباط الجيش الاختلافات الواسعة الموجودة في الدولة عموما.

2- عملية صنع القرار السياسي:

وفقا لنظرية التوافق فإن عملية صنع القرار السياسي لا تتطلب شكلا معينا من أشكال الحكومة، لكنها تشير ببساطة للقنوات الخاصة التي يتم من خلالها تحديد احتياجات المؤسسة العسكرية ومخصصاتها من قبيل الميزانيات والمواد والحجم المناسب للقوات، وهيكلها وبنيتها، تلك القضايا غالبا ما يتم إقرارها من قبل البرلمانات المفتوحة، أو مجلس الوزراء أو لجان خاصة بهذا الغرض بمشاركة من العسكريين بكل تأكيد.

3- آلية تعيين أو اختيار جنود وضباط الجيش:

اختيار جنود وضباط الجيش بقصد بها الالتحاق بصفوف القوات المسلحة إما جبرا أو بالإقناع، ووفقا ربيكا لشيف، فإن التجنيد القسري لا يؤدي في الغالب إلى توافق بين المدنيين والعسكريين لأن

المواطنين يجبرون على الانضمام للخدمة العسكرية بينما التجنيد بالإقناع يمكن أن يكون طواعية أو جبرا هو الآخر، ولكن من خلال تنمية إحساس المواطنين بقيمة التضحية المتمثلة في الخدمة العسكرية، يؤدي إلى توافق بين الشركاء الثلاثة حول متطلبات الالتحاق بالقوات المسلحة وتكوينها الاجتماعي.

4- النمط العسكري:

يقصد بالنمط العسكري المظاهر الخارجية للمؤسسة العسكرية من الزي العسكري ومدى الالتزام به وتقديره، وكذا ما يتصل بالمؤسسة العسكرية من بنى نفسية داخلية من قبيل الروح التي تدفعها وعقيدتها القتالية وما يعتقده الناس بشأنها، بمعنى آخر يتصل النمط العسكري بالعناصر البشرية والثقافية للقوات المسلحة، والأمور من قبيل كيف يبدو أعضاء القوات المسلحة.

لهذا فإنه وفقا لهذه النظرية إذا حدث توافق بين الشركاء الثلاث على تلك المؤشرات قلّت احتمالية حدوث تدخل عسكري في العملية السياسية، بينما إذا حدث شقاق بينهم، ازدادت احتمالية مثل هذا التدخل.

وعلى خلاف النظريات الأخرى، نجد أن نظرية التوافق تعلي من قيمة الحوار، والتوفيق وتسوية الخلافات، والقيم والأهداف المشتركة بين كل من المؤسسة العسكرية والنخب السياسية والمجتمع، فالتوافق بين الشركاء الثلاثة لا يستدعي شكلا محددا من الحكومة أو مجموعة محددة من المؤسسات أو عمليات صنع القرار، لأنه غالبا ما يحدق في سياق الاتفاق الإيجابي بين الشركاء الثلاثة، وعلاوة على ذلك فإن نظرية التوافق تشجع على التعاون والانخراط المتبادل بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية والمجتمع عموما، ففي نهاية المطاف، فالمؤشرات النظرية الأربعة هي عناصر مهمة في التوافق لأنها تعكس الظروف المحددة التي تؤثر على الاتفاق أو الاختلاف بين الشركاء[41].

انطلاقا مما سبق نستخلص أن هذه النظرية، اعتمدت في تحليلها لموضوع دور الجيش في العملية السياسية على العلاقة الثلاثية بين (الجيش والنخبة السياسية والمواطنين)، حيث يمكن تفسير سلوك المؤسسة العسكرية داخل مجتمعاتها من خلال هذه العلاقة، فزيادة التعاون والتنسيق بين المكونات الرئيسية الثلاثة السابقة تحد من تدخل العسكريين في العملية السياسية، بالإضافة إلى أن للعوامل الثقافية دورا محوريا في تحديد تدخل العسكر في العملية السياسية من عدمه.

ب- نظرية اقتسام المسؤولية The Theory of Shared Responsibility:

في إطار التوجه للبحث عن نظرية بديلة يرى دوجلاس ل. بلاند Douglas L.Bland أن النظرية المعاصرة في دراسة علاقة المؤسسة العسكرية بالعملية السياسية غير قادرة على تحديد كيفية السيطرة على العسكريين بواسطة المدنيين، وما هي السياسات والأبنية التي تؤدي للسيطرة المدنية، وما هو النمط الأمثل للعلاقات المدنية العسكرية الذي يدعم مصالح الديمقراطيات على المدى البعيد، وقد استدعى ذلك إعادة النظر في هذه النظريات لأنها تتسم بضيق الأفق وافتقاد النظرة الثاقبة، وتقوم هذه النظرية على افتراضين أساسين[42]:

الافتراض الأول:

هو أن السيطرة المدنية على العسكريين قد تحققت ومستمرة من خلال اقتسام المسؤولية حيث أن لكل من المدنيين والعسكريين مسئولياته تجاه جوانب معينة يحاسب عليها ولا يكون هناك تداخل بين المسؤوليات.

الافتراض الثاني:

أن السيطرة المدنية تعنى أن هناك مصدرا وحيدا وشرعيا لتوجيه العسكريين نابع من المدنيين المنتخبين خارج المؤسسة العسكرية، والسيطرة المدنية هنا عملية ديناميكية تتغير وفقا للأفكار والقيم والظروف المحيطة، والقضايا، والمسئوليات والضغوط المرتبطة بالأزمات والحروب.

يرى "دوجلاس لبلاند" أنه لا يوجد تعارض بين اقتسام المسؤولية والسيطرة المدنية، حيث أن اقتسام السلطة بين العسكريين والمدنيين يرجع إلى أنهما يتشاركان في اتخاذ القرارات في عدد من القضايا أهمها[43]:

- **القضايا الاستراتيجية:** التي تتضمن مجموعة من القرارات المتعلقة بآليات الدفاع وقدراتها.
- **القضايا التنظيمية:** التي تتعلق بالقوات المسلحة والمجتمع.
- **القضايا العملية:** المتعلقة باستخدام القوات المسلحة.

ووفقا لهذه النظرية فإن مفتاح السيطرة المدنية على الجيش هو آلية المساءلة الفعالة التي تمكن السلطة المدنية من إخضاع ضباط الجيش للحساب[44]، لأن المحاسبة هي الآلية الرئيسية التي تمكن من تحقيق سيطرة حقيقية على القرارات والسلوكيات الخاصة بالفاعلين السياسيين والمسؤولين العسكريين الذين يتولون السلطة سواء في الحكومة أو في القوات المسلحة، كما أن المحاسبة هي التي تضمن عدم إساءة استخدام السلطات من جانب الأفراد أو الجماعات داخل النظام السياسي[45].

كما يؤكد "دوجلاس" أنه في ظل نظرية "اقتسام المسؤولية" بين العسكريين والمدنيين سوف يظل هناك أربع مشكلات رئيسية تواجه علاقة المؤسسة العسكرية بالعملية السياسية وهي[46]:

- مشكلة البريتورية ففي الدول الديمقراطية والدول الحديثة التحول نحو الديمقراطية لا بد من أخذ هذه المشكلة في الاعتبار، حيث أنها تعد أحد أهم المشكلات التي تواجه العلاقات المدنية-العسكرية، مما يعني ضرورة الحد من قوة العسكريين في النظم الديمقراطية،

- مشكلة الحفاظ على قوة عسكرية جيدة التنظيم والإعداد دون أن يمثل ذلك تهديدا للمجتمع والعملية السياسية والقيم الليبرالية،

- المشكلة الثالثة والتي غالبا ما يتم تجاهلها هي حماية القوات المسلحة من السياسيين الذين يمكن أن يستخدموا سلطاتهم لزيادة مصادر قوتهم،

- المشكلة الرابعة وتتمثل في معضلة العلاقة بين الخبير والوزير حيث أن السلطات المدنية ينقصها المعرفة والخبرة في المسائل العسكرية، فكيف لها أن تسيطر على المؤسسة العسكرية وأن تلزمها بطاعة ما يتخذ من قرارات لا تشارك في تشكيلها.

موجز القول وفق هذه النظرية أن علاقة العسكر بالفاعليين السياسيين يجب أن تقوم على اقتسام المسؤولية بين الطرفين، حيث أن لكل جهة مسئولياتها تجاه مجالات معينة ولا يكون هناك تداخل بين المسئوليات، وفي حالة إساءة استخدام السلطات من كلا الطرفين، فسيحاسب كل منهما سواء المسؤولين السياسيين أو العسكريين، وتجدر الإشارة إلى أن ما يعاب على هذه النظرية أنها تفصل تماما بين مهام السياسيين والمدنيين، وتنظر إلى أن لكل طرف مسؤولياته تجاه مجالات معينة، في حين أنه توجد هناك مجالات تتفاعل فيها الإدارتان المدنية والعسكرية معا، وستكون فيها خلافات في الرأي بخصوص صلاحية البت فيها.

الخاتمة:

بعد مناقشة أهم النظريات التي تناولت موضوع الجيش والسياسية، تم التوصل إلى أن كل من دراسات الباحث "صمويل هانتنجتون" و"موريس جانوتيز" تمثل أساس الاتجاهات النظرية المعاصرة في دراسة موضوع الجيش والعملية السياسة، وتؤكد دراستهم على مبدأ الاحتراف العسكري وعدم التدخل في العملية السياسية، سوى تقديم المشورة والنصح للقيادة المدنية الديمقراطية في السياسة الدفاعية والأمنية، لكن على الرغم من قيمتها التفسيرية في شرح وتحليل العلاقة بين المؤسسة العسكرية والعملية السياسية، إلا أنها ظلت غير قادرة على تناول موقع المؤسسة العسكرية في دول الجنوب، على اعتبار أن هذه الدراسة كانت مرتبطة بالنموذج الغربي الليبرالي أكثر ولا تتلاءم مع خصوصية الأنظمة السياسية الأخرى، لهذا بدأ الحديث حول إمكانية طرح نظريات بديلة للنظريات التقليدية، وإيجاد نظرية موحدة تصلح للنظم السياسية على اختلافها، وفى هذا الإطار ظهرت نظريتا التوافق واقتسام السلطة، والتي تؤخذ بعين الاعتبار أن المؤسسة العسكرية يجب أن تكون أحد الفاعلين الموجودين في إطار النظام السياسي من خلال إشراكها في القرارات التي تمسها إلى جانب بقية الفواعل الأخرى، كمؤسسات الدولة الثلاثة، وتنظيمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، كما يمكن الاستخلاص في الأخير أن درجة السيطرة المدنية على العسكريين من عدمه هي المفتاح والآلية التي يمكن من خلالها فهم وتحليل العلائقية الموجودة بين المؤسسة العسكرية والعلمية السياسية في أي نظام سياسي.

الهوامش:

(1) هاني حبيب، المؤسسة العسكرية في ثورات الربيع العربي: دور الجيش المرتقب في الفترة الانتقالية وما بعدها، مجلة تسامح، العدد 36، 2012، ص 51.

(2) Peter B. Riddleberger, Military Roles in Developing countries: an inventory of past research and analysis, USA: the American University Washington DC, March 1965 ,p1.

(3) Osabiya Babatunde, "Democratization and the military in Nigeria: A case for an Enduring Civil-Military Relations in the fourth republic and beyond", Global Journal of Political and Administration, Vol3, N2, April 2015, p45.

(4) Wendy Hunter, State and Soldier in Latin America: Redefining the Military's Role in Argentina, Barzil, and Chile, Washington DC: United States Institute of peace,1996, p4-6.

(5) Rozetta Meijer, The role of the Military in Political Transitions : Egypt a case Study, Master Thesis political science: Conflict and Cooperation, Faculty of social and behavioral sciences, Leiden University, July 2014, p15.

(6) Elisa Ada Giunchi, The Political and economic Role of the Pakistani Military, Italy, Italian institute for international political Studies, Analysis No 269, July 2014, p8.

(7) William J.Foltz & Stem McDonald, Democratization in Africa: the role of the Military, Report on the second Regional conference, The African-American institute, Contonuo, Benin, 2010), p7.

(8) Claudio Fuentes, the military and politics: weaknesses in Chilean democracy, (USA: University of north Carlina at chapel Hill, 1998, p 4.

(9) Wogu Ikedinachi & Ibnietan Jide," civil military relations and leadership crisis in 21 st century africa: An inquiry", International Journal of Innovative Social Sciences & Humanities Research, Vol 2, March 2014 ,p 50.

(10) Lene Heiberg, Civil-Miltary Relations in Uganda: A Cultural Approch, Oslo: Universities Oslo, 2010, p 26,27.

(11) Herbert c. Edeh, Michael l . Ugwueze," Military and Politics: Understanding the theoretical Underpinnings of Military Incursion in Third World Politics", Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol 5 No 20, September 2014, p 2048.

(12) Wogu Ikedinachi & Ibnietan Jide, op.cit, p 48.

(13) Mackubin Thomas Owens, "What Military officers need to know About civil-military relations", Naval War College Review , vol 65, N 2, spring 2012, p 67.

(14) Adedeji Ebo, Towards a code fo conduct for Armed and security Forces in Africa: opportunities and challenges, Geneva, policy paper, Geneva centre for the Democratic control of armed forces, March 2005, p2.

(15) Paul Chambers and Aurel Croissant, Democracy under Stress: Civil-Military Relations in South and Southeast Asia , Bangkok Thailand: Institute of Security and International Studies, Chulalongkorn University, 2010, p07.

(16) Jongseok Woo, Security Threats and the Military's Domestic Political Role: A comparative Study of South Korea, Taiwan, the Philippines, and Indonesia, presented to the Graduate school in partial Fulfillment of the Requirements for the degree of Doctor of Philosophy, the University of Texas at Austin, USA, 2007, p31.

(17) شادية فتحي إبراهيم، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية المعاصرة، مجلة النهضة، العدد 4(أكتوبر (2006)، ص 8.

(18) هاني سلميان، العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير،ط1، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015 ، ص 20.

(19) رضا هلال، السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، مصر: دار الشروق، 1999، ص ص 10-11.

(20) Kisangani N.F Emizet , "Explaining the rise and fall of military Regimes: civil- Military relations in the Congo", Armed Forces & society, vol 26, No 2, 1 Jan 2000, p 206.

(21) رضا هلال، مرجع سبق ذكره، ص 11.

(22) Emile Ouédraogo, Advancing Military Professionalism in Africa, Washington D.C: Africa Center for strategic Studies, 2014, p 6.

(23) أمحمد مالكي و آخرون، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 326.

(24) شادية فتحي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 8.

(25) kisangani N.F Emizet, op.cit, p 204.

(26) Deane-peter Baker, Agency Theory: A new model of civil-military relations for Africa ?, African Centre for the constructive resolution of disputes, vol 07,2007, p117.

(27) شادية فتحي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 9.

(28) المرجع نفسه، ص 9-10.

(29) Leman basak Ari, civil -military relations in turkey, USA, an applied research project, submitted to the department of political science , Texas state university, 2007, p 16.

(30) Bard Kartveit, Maria Gabrielsen Jumbert, Civil-Miltary Relations in the Middle East: A Literature Review, Norway: CHR Michelsen Institute, 2014, p4.

(31) شادية فتحي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 10.

(32) Gerassimos Karabelias, civil-military relations: a comparative analysis of the role of the military in the political transeormtion of post-war turkey and Greece 1980-1995, Treaty organization (nato), final report submitted to north Atlantic, June, 1998, p 11.

(33) حمدي عبد الرحمان، الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا، قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2016، ص 20.

(34) محمد عطية، العلاقات المدنية العسكرية في مصر 1981/2010.، 2015/03/15 ، شوهد في2017/02/15 من موقع :

http://fekr-online.com/ReadArticle.php?id=23

(35) شادية محمد إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 13.

(36) Alan Weinraub, the evolution of Israel civil-military relations: domestic enablers and the quest for security, thesis, naval postgraduate school, Monterey, California, 2009, p 21-22.

(37) دلشاد محمود صالح بابلا، دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة الداخلية 1980-2002، العراق: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2012، ص37.

(38) Todor D.Tagarev, The role of Military Education in Harmonizing Civil - Military Relations (the Bulgarian case), NATO democratic institutions individual fellowship project, final report, 10 June 1997, p 12.

(39) حمدي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 37.

(40) المرجع نفسه، ص 38-41.

(41) المرجع نفسه، ص 39.

(42) شادية محمد فتحي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 18.

(43) محمد عطية، مرجع سبق ذكره.

(44) Alan Weinraub, op.cit, p21.

(45) شادية محمد فتحي ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 19.

(46) المرجع نفسه، ص ص 19- 20.